كانت تضم حتى قبل دخوله عددا من كبار ضباط الجيش السابقين ، بينهم موشي دايان ، ويغال آلون ، ويسرائيل غاليلي وغيرهم .

وقد سأل مراسل في اذاعة العدو حاييم بارليف (رصد اذاعة اسرائيل ٧٣/٣/٩) : « لقد قمت بعمليات هبوط بالمظلات من الطائرات في الجيش ، فكيف تشعر بعد أن نزلت الى السياسة ؟ هنالك من يعتقد بأن الهبوط هنا اخطر بكثير حتى من عملية الهبوط الحرة ؟ »

ورد بارليف : « كلا ، لا اشارك في هذا الرأي ، ولا أرى هنا أي شيء خطر ، وأعلم ان حجم خيبة الامل هو من حجم الامل ، وانا لم اقدر ان الوضع بالنسبة لي سيتبدل بصورة اساسية ، فقد كانت لدي الفرصة كرئيس للاركان ، للاطلاع المباشر على اعمال الحكومة » .

وشبه دوف بن مئير النزاع الذي ادى — عشية حرب حزيران — الى تسليم موشي دايان وزارة دفاع العدو ، بذلك النزاع الذي سبقه بسنين ، وادى الى عزل بنحاس لافون من وزارة الدفاع ، وقال في المقابلة المذكورة : « ... وانا اقصد بهذا التأثير السياسي الذي كان لقضية لافون وللمواجهة بين القيادة الرسمية ، وبين القيادة التقليدية في السياسة الاسرائيلية ، وهي المواجهة التي وصلت اوجها خلال الصدام بين وزير الدفاع بنحاس لافون وبين جيش الدفاع الاسرائيلي . ولهذه المواجهة آثار وابعاد ، من بينها طرد وزير الدفاع انذاك ، او اجباره على تقديم استقالته . وهنا اعتقد أن الضغط الذي مورس لانتزاع وزارة الدفاع من ايدي ليفي اشكول في سنة ١٩٦٧ (وتسليمها للجنرال دايان) له نفس الطابع . وانا استغرب اذا كان بالامكان في الظروف الحالية وضع وزارة الدفاع في ايدي شخص مدني ، وما اذا كان بامكان شخصية مدنية ، خلال مواجهة جديدة (مع العرب) ، لا سمح الله ، ان تقود جيش الدفاع الاسرائيلي في المعارك . وهذه هي احدى المشاكل التي لها ابعاد بالطبع في موضوع عسكرة الدولة ودخول الجنود والضباط السابقين الى معترك الحياة السياسية » .

وعن النتيجة التي سيؤدي اليها هذا المسار ، قال بن مئير : « اننا في النهاية سنصل الى وضع متوازن ، تنجح فيه تلك الفئة الناجحة من الضباط ، واما غير الناجحين فلن يتم استيعابهم في السياسة » .

وعلى الذين يتوقعون استيلاء العسكريين — في النهاية — ، للسلطة ، واحتكارهم لها ، رد الدكتور شيفاح فايتس — عبر بحثه الذي اجراه على ٧٥ شخصا فقط من الضباط الذين انهوا الخدمة ، وليس بفعل السن ، وعبر المقابلة الاذاعية المذكورة — ان « المنتخبين في مراكز سياسية من هؤلاء الضباط الذين خلعوا البزة العسكرية يشكلون ١٣،٣٪ فقط من مجموع الضباط المتقاعدين بينما يعمل في وظائف ادارية داخل جهاز الامن وفي الادارة الجامعية ومديري الوزارات ٧٥٪ من مجموع الضباط » . ورد فايس سبب وجود الانطباع باستيلاء العسكريين على الحياة السياسية الى « النقاش الشعبي الذي جرى حول ضباط مثل بارليف ورابين ودايان ، ومثل عيزر وايزمان اليوم » .

اما امنون روبنشتاين ، فقد تطرق الى الموضوع من زاوية اخرى ، واثبت « استقلالية » الجيش الاسرائيلي عن الحكومة ، واستدل على ذلك بابرازه بعض الاحداث التي وقعت مؤخرا ، على النحو التالي :

« ١ — قرر الجيش تخفيض مدة الخدمة العسكرية بالنسبة الى المهاجرين الجدد . وقد اتخذ الجيش هذا القرار ، دون عرضه على أية جهة اخرى لاقراره ، وحتى الكنيست لم يطلب الحصول على معلومات حول هذا الموضوع .

٢ — ان قرار عدم تخفيض الخدمة العسكرية لجنود الخدمة الاجبارية ، بحث وبت فيه على الصعيد العسكري فقط .

٣ — وقع العميد ، قائد المنطقة الشمالية (الجليل) امر اغلاق قريتي اقرت وكفر برعم قبل ان يلفت نظر الحكومة الى هذا الموضوع ، ودون عرضه على الكنيست مطلقا » .

ويتابع روبنشتاين : « ... وفي حين تقر الحكومة تعيين كل سفير وكل قنصل اسرائيلي في الخارج ، فانها لا تملك صلاحية اقرار ، او حتى تقديم النصح ، بالنسبة الى تعيين رئيس الاركان ، فهذه المسألة تعود بالكامل قانونيا ، الى وزير الدفاع الذي يحق له ان يفعل بالنسبة الى التعيينات داخل الجيش ما يشاء ... ويعرض التعيين على الحكومة بعد ذلك كحقيقة منتهية » .

ولاحظ روبنشتاين ان في اسرائيل وثيقة واحدة فقط تتعلق بتركيب الجيش وهي « امر جيش الدفاع